تونس - سبتمبر 2011

القطب

مشروعنا الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي

تونس - سبتمبر 2011

برنامج
«القطب الديمقراطي الحداثي»

توطئة

لقد فتحت الثورة التونسية أمام شعبنا آفاقا واسعة عريضة تخطت المأمول. كما أن الطاقات الفياضة الكامنة في شبابنا وفي كل جهات بلادنا قد انبثقت اليوم من عقالها، وإرادة بناء تونس جديدة، حرة كريمة، تونس الإبداع والتجديد في كل الميادين، ما فتئت تبرز وتتجلى كل يوم بصورة باهرة، وشعبنا يمسك اليوم بزمام مصيره ويعمل بثبات وتصميم من أجل تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة من التونسيين والتونسيات.

فنحن اليوم شعب حر، وثورتنا تحوز التقدير والإعجاب وصداها ما فتئ يتردد عبر الأصقاع. والعالم العربي يسلك نفس المسار على طريق تحطيم الأغلال وكسر القيود.

لقد خلف لنا النظام البائد مظاهر غبن وظلم صارخة ووضعية اجتماعية مأساوية لا يمكن إزالة آثارها بين يوم وليلة. ونحن ندرك تمام الإدراك أن شعبنا له من الاقتدار ما يكفل إصلاح هذه الأوضاع المتردية المأساوية بفضل ما يحدوه من إرادة وتصميم وما يتميز به من حكمة. كما أننا على ثقة تامة بأنه سيكون بمقدورنا، بفضل الحريات التي اكتسبناها والديمقراطية التي سنبنيها، الإرتقاء بقدراتنا التي لطالما عانت من القهر والغبن وتحقيق نسق نمو وتنمية غير مسبوقين.

إن الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الحالية جد صعبة ومأساوية بالنسبة للشبان وبالخصوص من حاملي الشهائد العليا المعطلين عن العمل وكذلك بالنسبة للجهات والأحياء المهمشة والمنسية. فالأوضاع قد ازدادت منذ الثورة تدهورا ومظاهر الاحتقان والغضب برزت في أشكال شتى بما في ذلك عمليات احتلال المقرات وقطع الطرقات وأعمال التخريب التي طالت في بعض الأحيان قطاعاتنا الإستراتيجية ومصالحنا الوطنية. وفي ظل هذه الظرفية، نشهد تزايد مظاهر انعدام الأمن بالنسبة للأشخاص والممتلكات وتباطؤا جليا للاستثمار مع ما يتبع ذلك من ارتفاع سريع لنسبة البطالة.

ويرمي البرنامج الذي وضعه «القطب الديمقراطي الحداثي» إلى وضع حد لهذه الأوضاع وإحياء جذوة الأمل لدى التونسيين من خلال خلق الظروف الملائمة لنسق نمو مطرد ومستديم من شأنه دفع إحداثات الشغل لفائدة ذوي الكفاءة بما يسهم في امتصاص البطالة المكثفة وضمان استفادة الجميع من هذا النمو وبخاصة الجهات المحرومة.

إن رؤيتنا تقوم على بناء اقتصاد تضامني يرتكز على المعرفة والخلق والابتكار في خدمة رفاه كل التونسيين. وتتمحور هذه الرؤية حول ثلاثة مرتكزات أساسية تتمثل في :

- الاستجابة إلى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة
- تحرير الطاقات لبناء اقتصاد صلب وذي نسق نمو مستديم
- إنجاز إصلاح عميق لنموذجنا المجتمعي.

1-الإستجابة للإحتياجات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة :

ضمان الكرامة والسلم المدنية لفائدة كل التونسيين

إزاء الوضعية التي تردت فيها تونس، أضحى من الضروري اعتماد مقاربة ناجعة وواقعية ، فالأحزاب السياسية التي تقدم منذ الآن وعودا خيالية، لا تقوم في الحقيقة سوى بعزل نفسها بنفسها طالما لم تعتمد قاعدة بسيطة مدارها: قول الحقيقة .

فمن أجل بناء تونس جديدة واثقة من قدراتها ، يتعين في المقام الأول العمل على أن ترتكز عملية البناء هذه على أسس سليمة وصلبة. وتأسيسا على ذلك فإن المحور الأول للتدخل المدرج ضمن برنامج «القطب» يتمثل في إعادة الثقة للشعب التونسي، ثقة الشعب في نفسه وثقته في بلده .

وتشكل إعادة الكرامة وتكريس التضامن وتأمين السلم الاجتماعية، الأهداف الثلاثة للإجراءات العاجلة التي سيعمل «القطب» على وضعها حيز التطبيق خلال الـ 100 يوم التي ستلي الانتخابات. وسيتم بلوغ هذه الأهداف بفضل سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والهيكلية لفائدة الفئات الأكثر هشاشة. وهذه الإصلاحات لن يتأتى تمويلها وتنفيذها في غياب «ثورة جبائية» تقطع تماما مع المنظومة القائمة. والمنظومة الجبائية الجديدة التي يقترحها «القطب» تكرس التضامن الوطني وإعادة توزيع جديدة للثروات. وهي تمكن بالخصوص الدولة من تمويل الإجراءات الاجتماعية العاجلة لفائدة السكان الأكثر فقرا.

إعادة الكرامة للتونسيين:

1 ـ التكفل بحاملي الشهادات ممن يبحثون بصورة نشيطة عن شغل.
ستأخذ عملية التكفل هذه صيغة «دخل ـ إدماج ـ تكوين ـ تشغيل» (ريف) يكون مساويا للأجر الصناعي الأدنى المضمون نظام 48 ساعة أسبوعيا وتكفلا بالتأمين على المرض ومجانية النقل بوسائل النقل العمومية.
وهذا الدخل سيتم إسناده إلى حاملي الشهائد العليا الذين أتموا دراساتهم منذ سنة ويتم الإبقاء عليه لفترة قصوى مدتها عامان لفائدة المترشح أو المترشحة شريطة أن يلتزم المترشح أو المترشحة بـ:
ـ الاقتصار على برامج التكوين التكميلية المقترحة بهدف الحصول على موطن شغل دائم.
ـ مواصلة إنجاز الإجراءات المتعلقة بإنجاز مشروعه الاستثماري.
ـ الاستجابة بصورة إيجابية وبسرعة لعروض الشغل التي تقدم إليه.
وفي خاتمة هذه الفترة التي مدتها عامان يتم خفض قيمة دخل الإدماج والتكوين والتشغيل إلى النصف طيلة سنة واحدة على أن يتوقف إسناد هذا الدخل بدءا من السنة الموالية. ويتعين إرساء منظومة رقابة وطنية من أجل السهر على احترام مقاييس اختيار المنتفعين.

2 ـ إرساء صندوق تأمين على البطالة. لفائدة الأجراء المسرحين من العمل.

3 ـ تحسين خدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض :
ـ توسيع نظام التكفل الكلي ليشمل عمليات الوقاية والأمراض المزمنة سيما تلك التي لها مضاعفات مرتفعة والتي من شأن التكفل المبكر بها الحد من تلك المضاعفات.
ـ مضاعفة مبلغ التكفل بالأمراض السارية
ـ الزيادة في قيمة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على المرض في تمويل الهياكل العمومية من خلال إرجاع المصاريف حسب الكلفة الحقيقية لعملية التكفل بالمرض (عدم اعتماد سقف بخصوص عمليات إرجاع مصاريف الإقامة بالمستشفيات).

4 ـ مضاعفة المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة.

5ـ إرساء سياسة لحماية الأطفال والأحداث

6 ـ تأمين ظروف سكن وبيئة كريمة للطلبة :
العمل سنويا على بناء 15 ألف غرفة في مبيتات جامعية مجهزة بمطابخ ومراكز ثقافية ورياضية في كل الولايات (الأولوية لولايات الكاف وقابس ونابل وسوسة والمنستير حيث تبدو النقائص اليوم صارخة).

7 ـ الترفيع في قيمة منحة الدراسة الجامعية إلى 100 دينار شهريا (مقابل 50 دينارا حاليا) مع إعادة ضبط مقاييس إسناد المنحة تبعا لمداخيل العائلات.

8 ـ إسناد قروض بنسبة فائض صفر لإقتناء مساكن لفائدة الأسر الجديدة (الأزواج الشبان) التي ترغب في اقتناء مسكنها الأول.

9ـ تنظيم «ندوة وطنية كبرى لتقييم أوضاع قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي» مع برمجة اتخاذ اجراءات عاجلة تتصل بمنظومة «إمد»

10 ـ إسناد منح بحث كافية بالنسبة لمن يعدون شهادة دكتوراه :
يتعلق الأمر بجعل حاملي شهادة الدكتوراه عناصر فاعلة في عملية بحث مجدد وذلك من خلال إسنادهم منحة بحث طيلة فترة إعداد الأطروحة (3 سنوات) تبدأ بمبلغ قدره 300 دينار شهريا بالنسبة للسنة الأولى وتتم مراجعته في إتجاه الترفيع فيه كل سنة تبعا لتقدم إعداد الأطروحة وذلك حتى يضطلع هؤلاء بدورهم كاملا كباحثين ميزتهم التحفز والنجاعة وبقطع النظر الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها أولياؤهم وذلك على غرار كل الباحثين الشبان عبر العالم الذين يسهمون في تقدم العلوم.

11ـ سن قانون يرمي إلى تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم مكانتها صلب النسيج الاقتصادي للبلاد.
ومن بين التدابير التي يتوجب اقرارها أن يخصص هذا القانون بعض الصفقات العمومية للمؤسسات التونسية الصغرى والصغيرة بما يحول دون احتكار هذه الصفقات من قبل عدد ضئيل من المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

12ـ إصلاح وتحسين نجاعة مؤسسات التصرف والوساطة في الشغل
ـ سيتم إطلاق عملية إصلاح للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بهدف تطوير قدراتها على تجميع ومعالجة ونشر المعلومات حول فرص التشغيل والدعم النشيط لطالبي الشغل والمؤسسات. ويتعين على الوكالة بعد إعادة هيكلتها وتنشيطها أن تركز جهودها في مرحلة أولى على مساندة الباحثين عن شغل من الذين يعانون من البطالة.
ـ فتح خدمات الوساطة في الشغل إلى القطاع الجمعياتي في نطاق عقود برامج ووفقا لكراس شروط خصوصية من أجل تخفيف الضغط على وكالة التشغيل والعمل المستقل وزيادة القدرات على مساندة مجهود التشغيل.

13ـ الحد من كلفة وآجال بعث المؤسسات عبر تيسير الإجراءات وتأمين إنجازها بواسطة الانترنات والحد من آجال الرد. وسيتم بذل كل الجهد من أجل أن تتم عملية تسجيل المؤسسة في آجال لا تتجاوز 48 ساعة

إعادة السلم الاجتماعية :

14ـ إرساء هيئة سلم ووساطة بهدف التدخل عند النزاعات وحماية الأشخاص والممتلكات
تتكون هذه الهيئة الموضوعة تحت إشراف الوزارة الأولى من ممثلين عن الوزارات المعنية ونقابات العمال والأعراف ومنظمات المجتمع المدني المعنية وهي تضم فروعا جهوية. وتتمثل مهامها في:

ـ تيسير الحوار بخصوص النزاعات التي من شأنها إلحاق ضرر فادح بالنظام العام وبالبيئة وبالمصالح الإستراتيجية لبلادنا
ـ إرساء خلايا يقظة من أجل تلقي شكاوى المواطنين والفاعلين الاقتصاديين
ـ وقاية الجمهور وتحسيسه بالسلوكيات المدنية
ـ صياغة توصيات عملية من أجل حل النزاعات وحماية أمن الأشخاص والممتلكات

15 ـ إطلاق خطة عاجلة للنظافة العامة من قبل الوكالات الوطنية وبالتعاون مع مجمل المصالح البلدية وذلك من أجل :
ـ مكافحة البناءات الفوضوية
ـ مكافحة مظاهر احتلال الطريق العام
ـ مكافحة مصبات الفضلات العشوائية وغير القانونية
ـ إصلاح التنوير العمومي في المناطق الحضرية

16 ـ إعادة نظر معمقة في برامج التكوين لمجمل أسلاك قوات الأمن العمومي بهدف تحسين جودة التدخلات والتأطير وتكوين الموظفين.
يتم ذلك عبر إعادة النظر في صيغ الانتداب وإصلاح التكوين (الأساسي والمستمر) وتغيير الأنظمة الأساسية وإعادة تنظيم المصالح والمهمات وتعزيز الأخلاقيات المهنية (إعداد ميثاق أخلاقيات مهنية يرتكز على احترام الحقوق الإنسانية) ودعم اجراءات الرقابة (المؤسساتية والمجتمعية) لأنشطة الشرطة. وعليه فإن الأمر لا يتعلق فقط بعملية إصلاح مهنية (تنظيمية) بل أيضا بعملية إصلاح سياسية.

إرساء أسس تنمية جهوية حقيقية

17ـ إحداث عدد محدود من الأقاليم.. أقاليم تكون متجانسة بالقدر الكافي وتتوفر لها موارد اقتصادية صلبة تتضافر في نطاقها مقومات التراث الثقافي والتوازن الديمغرافي والواجهة البحرية.
ويتم تسيير هذه الأقاليم من قبل مجالس منتخبة تكون مهمتها وضع وتنفيذ سياسة التنمية بالإقليم. ويجب أن تتمتع هذه المجالس بإمكانيات مالية ذاتية مدعومة بموارد التنمية المخصصة من قبل الدولة (صناديق دعم للجهات والأقاليم).

18ـ تعميم البلديات على مجمل التراب الوطني مع تمتيعها بسلطة تمثيل حقيقية تستند إلى شرعية الانتخاب وبصلاحيات فعلية يضبطها القانون مع توفر موارد مالية ملائمة على ذمتها.

19ـ برنامج عاجل لتجديد وإعادة تجهيز المدن :
يتضمن هذا البرنامج إعادة تهيئة الطرقات العامة والأرصفة داخل المدن وبناء طرقات تربط كل المدن داخل الولاية الواحدة بعضها ببعض سيما بالمدينة عاصمة الولاية التي يجب أن يتم ربطها بالمدن عواصم الولايات الأخرى من خلال طرقات ذات حجم واسع. كما يتضمن البرنامج إعادة تجهيز كل مصالح الخدمات الاجتماعية وضمان توفر كل الخدمات العمومية : التربية ، الصحة، البريد والإتصالات وأيضا إرساء مراكز ثقافية متعددة الاختصاصات وفضاءات رياضية ومساحات خضراء وفضاءات للترفيه تسند مهمة إدارتها إلى منشطين أكفاء. كما يتعين العمل على إرساء وسط يطيب فيه العيش داخل المدن منتظم حول البنايات العامة العمومية ومؤسسات الخدمات الخاصة والأنشطة التجارية ومقرات الأنشطة الثقافية والمطاعم وفضاءات الترفيه التي يجب أن يتم ملاءمتها مع طبيعة الفضاء الحضري وضمان توفر شروط النظافة ومقومات الصحة والسلامة بها.

20 ـ وضع حد لعزلة المناطق الداخلية ومناطق الجنوب من خلال دعم عملية عكس للتوجهات مدعومة بـ :
ـ إعطاء أولوية مطلقة للسكك الحديدية التي يجب أن تكون موضوع خطة وطنية
ـ استكمال خط السكك الحديدية والطريق السيارة المغاربية التي تربط الجزائر بليبيا
ـ إنجاز ربط سريع (عبر السكك الحديدية بالدرجة الأولى وفي بعض الحالات وحسب الإمكانيات عبر الطرق السريعة) بين المدن عواصم الولايات الداخلية وولايات الجنوب من جهة والتجمعات الحضرية الساحلية الكبرى من جهة أخرى.
ـ إرساء محور تنمية شمال ـ جنوب يربط المدن الكبرى الواقعة قرب الحدود الجزائرية (جندوبة ، الكاف ، القصرين ، قفصة). وتتمثل الغاية من ذلك في تنمية هذه التجمعات الحضرية والجهوية والإرتقاء بها إلى أقطاب تنمية صناعية وخدماتية ذات مستوى رفيع وذلك من أجل إرساء مزيد من التشابك والترابط على شبكة التبادل الوطنية ومن أجل تواصل أفضل بين حواضر البلاد على مستوى كامل التراب الوطني. ويبدأ هذا المحور في الشمال من طبرقة وعين دراهم ويصل حتى توزر.
ـ وإلى جانب هذه المدن الحواضر يتعين أن تشمل عملية تطوير كبيرة شبكة الطرقات الخاصة بمدن ثانوية أخرى على علاقة مباشرة مع المدن الجزائرية الحدودية (طبرقة وتالة وفريانة وتوزر) من أجل ضمان ربط سلس وميسر مع عواصم الولايات الأكثر قربا وكذلك مع المدن الجزائرية الحدودية.
ـ تركيز ميناء بالمياه العميقة عبر إطلاق إنجاز دراسة لتحديد الموقع الجغرافي
ـ ربط كل المدن الداخلية بالألياف البصرية ذات التدفق العالي وتركيز قطب أو مركب صناعي وتكنولوجي في كل الولايات الداخلية وفي ولايات الجنوب .

دولة في خدمة المواطنين :

21 ـ بعث لجنة وطنية دائمة لمكافحة الفساد والرشوة:
تعمل هذه اللجنة التي يتعين أن تضم فروعا جهوية وتتوفر لديها إمكانيات بشرية ومالية حقيقية على أساس الشكاوى التي تتلقاها أو الحالات التي تتعهد بها ذاتيا. وهي تقوم بإعداد الملفات وتتولى تسليمها إلى هيئات قضائية مختصة. وتتمثل مهمتها في مراقبة مجمل مؤسسات الدولة. كما يجب أن يتوفر لديها رقم أخضر مجاني موضوع على ذمة المواطنين بهدف الإبلاغ عن كل التجاوزات وأعمال الرشوة.

22ـ إنجاز عملية جرد شاملة لمجمل الممتلكات والأموال (في تونس وفي الخارج) المحصلة بواسطة أنشطة السرقة والنهب والقيام بعملية تدقيق بشأنها، ووضع التدابير والاجراءات الضرورية التي تكفل تسريع عملية استعادة الممتلكات والأموال الموجودة بالخارج.

23 ـ الإسراع بتسخير خبراء مستقلين للقيام بعمليات تدقيق لمجمل القطاعات الاستراتيجية للدولة (عمليات الخوصصة وتحرير القطاعات الاقتصادية والبنك المركزي إلخ ..) كما يتعين إنجاز عملية تدقيق حول سلامة الوضعية المالية للدولة وبالخصوص مديونيتها الخارجية من أجل تحديد محتمل للقسط الفساد منها وإتخاذ الإجراءات المستوجبة.

24 ـ تأهيل إدارة الجباية من حيث الوسائل المادية والبشرية (بما في ذلك ادخال الإعلامية بالنسبة لكل الخدمات المسداة للمواطنين) وذلك بهدف تأمين استقبال أفضل ونسب اقتطاع أقل. ونحن نطمح في المدى القصير إلى حصر نسبة التهرب الجبائي في حدود 25 بالمائة.

«ثورة جبائية» من أجل إعادة توزيع أفضل للثروات وإرساء عدالة اجتماعية حقيقية تمكن من تمويل الإصلاحات العاجلة لفائدة السكان الأكثر هشاشة .

25 ـ إحداث أداء على الثروات الكبرى يتم تطبيقه على الأملاك التي تفوق قيمتها مليون ونصف المليون دينار (ما عدا مقر الإقامة الرئيسي) وتكون نسبة الاقتطاع في حدود 1 بالمائة من القيمة الجملية للأملاك.

26 ـ الحد من النظام الجزافي وقصره على عدد محدود من الأنشطة الخصوصية وإرساء نظام جبائي أكثر مرونة وتحفيزا للمؤسسات الصغرى.

27ـ تحيين مقاييس الخصم الضريبي بما يخدم مصلحة الأجراء

28 ـ الترفيع في القدرة الشرائية لضعاف الدخل مع إعفاء جبائي لفائدة أصحاب الدخل السنوي الذي لا يتعدى 4 آلاف دينار. وعلى العكس من ذلك ومن أجل ترسيخ مجهود التضامن الوطني والحد من التفاوت ، العمل على إرساء قسطين جديدين من الأداء على الدخل : 40 بالمائة بالنسبة للمداخيل المتراوحة بين 50 ألف و 100 ألف دينار و 45 بالمائة بالنسبة للمداخيل التي تتعدى المبلغ الأخير.

29ـ الزيادة في الأداء الموظف على المداخيل المترتبة عن إرتفاع القيمة العقارية وغير العقارية من أجل مقاومة المضاربات : الزيادة في الأداء الموظف على ارتفاع القيمة العقارية إلى 25 بالمائة بالنسبة للأصول الممسوكة طيلة فترة تقل عن 10 سنوات (مقابل 10 بالمائة حاليا) والزيادة في الأداء على ارتفاع القيمة غير العقارية إلى 15 بالمائة (مقابل 10 بالمائة حاليا)

30 ـ الزيادة في قيمة معاليم الهبة والميراث عندما تكون القيمة الصافية لهذه الهبة أو الملك المورث تتجاوز 200 ألف دينار (ما عدا مقر الإقامة الرئيسي) باتجاه الترفيع فيها إلى :
ـ 5 بالمائة عندما تتم العملية بين الأصول والذرية والأزواج (عوضا عن 2 فاصل 5 بالمائة حاليا).
ـ 10 بالمائة عندما تتم العملية بين الأشقاء والشقيقات (عوضا عن 5 بالمائة حاليا)
ـ 35 بالمائة عندما تتم العملية بين الأعمام والعمات وأبناء الأخ أو الأخت وأبناء العم أو العمة (عوضا عن 25 بالمائة حاليا)
ـ 45 بالمائة بين الأقارب في ما يتعدى الدرجة الرابعة والأشخاص غير الأصهار (عوضا عن 35 بالمائة حاليا)

31ـ إرساء جباية حقيقية تحفيزية للبيئة والتنمية المستديمة بالنسبة للخواص والمؤسسات على حد السواء

32ـ من أجل تشجيع الاستثمار الذي يخلق مواطن الشغل:
ـ الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة لمدة 5 سنوات مع حد أقصى تنازلي
ـ طرح المداخيل على الأشخاص الطبيعيين والأداء على الأرباح التي يعاد استثمارها في حدود 60 بالمائة من المداخيل أو المرابيح الصافية الخاضعة للأداء.

33ـ النهوض من خلال الحوافز الجبائية والاجتماعية بـ»صناديق اجتماعية» صلب المؤسسات التي تشغل أكثر من ثلاثين (30) أجيرا بما يمكن من توفير خدمات اجتماعية إضافية تكميلية لفائدة الأجراء (ترفيه ، قروض بفائدة منخفضة، منح دراسية، إلخ ...»

2 ـ تحرير الطاقات :

الاستثمار من أجل المستقبل

مع استرجاع رابطة الثقة بين الشعب وبلده، يجب أن تفتح تونس جناحيها من أجل أن يتمكن المواطن التونسي أخيرا من أن يحيا حياة كريمة بفضل عمله في بلده. فلوقت طويل تم تحويل وجهة مصلحة البلاد لفائدة شق أو أقلية .
ويعتزم «القطب الديمقراطي الحداثي» من خلال إجراءات هادفة ومدققة إلى خلق مناخ من الثقة يتيح دعم ودفع المبادرة الخاصة الضرورية لإرساء اقتصاد صلب ومستديم مع تأمين مساهمة أكثر عدلا من قبل كل الفاعلين الاقتصاديين.

كما أن الدولة ستكون طرفا قائم الذات في عملية التنمية و ستقوم بدور المحفز و المهيكل و الذي كان للأسف مغيبا منذ عقود. وهذا النمو والتطور لا يجب بحال أن يتناسى أي جهة من بلادنا أو أي قطاع من القطاعات الاقتصادية التقليدية.

دولة محفزة وفاعلة :

34 ـ إرساء سياسة وطنية على المديين المتوسط والبعيد تحدد القطاعات الاقتصادية التي يتعين منح الأفضلية لها وتطويرها (الخدمات لفائدة المؤسسات والخواص، التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، الأنشطة البيوتكنولوجية، مراكز البحث والتنمية،إلخ)

35 ـ إرساء مناخ إداري وقانوني شفاف تخضع له كل القطاعات الاقتصادية. يتعلق الأمر بإتاحة النفاذ إلى الاستثمارات التونسية والأجنبية في كل القطاعات (تحدد من قبل السياسة الوطنية) على أسس قابلة للتثبت بصورة دقيقة وفقا لكراسات الشروط وللتراتيب الجاري بها العمل. فلا مجال لأن يكون أي قطاع مستقبلا « مخصصا « لبعض الأشخاص أو لبعض الفاعلين الاقتصاديين. فقوانين اللعبة يجب أن تكون هي نفسها بالنسبة للجميع.

36ـ إطلاق برنامج ضخم للأشغال الكبرى ذات المصلحة العامة على مجمل التراب الوطني: إعادة البناء والتطوير والتنمية الجهوية، أقطاب تكنولوجية، بنى تحتية حديدية وبنى تحتية للطرقات ...إلخ

37 ـ تطوير وتعميم الإدارة الإلكترونية وتعميق مسار تيسير كل الإجراءات الإدارية

قضية وطنية : التشغيل

38 ـ وضع ميثاق وطني من أجل التشغيل

سيتولى «القطب الديمقراطي الحداثي» طرح مبادرة ميثاق وطني من أجل التشغيل. وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق وفاق وطني يتجسم لاحقا عبر البرامج والسياسات الاقتصادية حول ضرورة النهوض بمجهود إحداث مواطن الشغل لفائدة الجميع من شبان وفتيات وذلك بصورة مستديمة عبر تكريس التزام الأطراف الاجتماعية والاقتصادية بتبني سياسات وبرامج تدعم خلق أكثر ما يمكن من فرص الشغل ذات الجودة.
كما يتعين على كل وزارة وكل مؤسسة عمومية أن تبعث هياكل مهمتها إعداد وتصور برامج تربصات وتكوين لفائدة حاملي الشهادات العاطلين عن العمل ومن أجل السهر على متابعة أوضاع هؤلاء.

دفع التمويل والاستثمار في الاقتصاد

39 ـ تطهير النظام البنكي وادخال اصلاحات عميقة عليه:
يجب أن تشمل عملية التطهير والإصلاح هذه عديد المحاور منها خاصة :
ـ تعزيز القطب المصرفي العمومي بهدف تشجيع تمويل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والمشاريع الجهوية
ـ دعم محفظة البنوك سيما العمومية منها والتي تعاني محفظتها من ديون مشكوك في سدادها أو لم يعد ممكننا استرجاعها
ـ إرساء آليات للإدارة الرشيدة والرقابة بالتنسيق مع البنك المركزي
ـ تعصير كفاءات وقدرات البنوك من أجل جعلها قادرة على تقييم المشاريع على أساس الإمكانيات الحقيقية التي تتيحها هذه المشاريع وليس على قاعدة الضمانات بالرهون فقط
ـ تكريس لا مركزية الصلاحيات من أجل جعل الوكالات (الفروع) الجهوية للبنوك مؤهلة لتمويل مشاريع دون أن تكون مطالبة بالحصول على ترخيص من المقر المركزي
ـ الحد من كلفة الوساطة البنكية من أجل جعلها أكثر تنافسية مقارنة بالبلدان المنافسة لتونس
ـ تطوير التمويلات الصغرى والتأمينات الصغرى من أجل مرافقة وحماية صغار المساهمين وباعثي المشاريع

40 ـ تطوير البورصة والسوق المالية :
بالتوازي مع عملية التطهير هذه والإصلاحات المذكورة فإنه سيتم الشروع في تنشيط بورصة القيم المنقولة. فعند القيام بعملية تقييم وتدقيق شاملة للأملاك المسترجعة من عناصر اقتصاد الفساد والنهب يمكن إدراج هذه الأملاك في سوق البورصة وذلك في نطاق «مجمع» على سبيل المثال.
وسنعمل على إعادة تفعيل الإطار القانوني لشركات الإستثمار ذات رأس مال مخاطرة (سيكار) وإرساء إطار قانوني وجبائي بالنسبة لنشاط «بزنس انجل» BUSINESS ANGEL بهدف زيادة الدعم المالي للفاعلين الاقتصاديين.

41ـ إحداث قطب بنكي ومالي ضخم لفائدة التونسيين بالخارج وإطلاق قرض وطني باتجاههم حتى يكونوا في قلب عملية بناء البلاد. برمجة بعث كتابة دولة مكلفة بالتونسيين بالخارج.

42 ـ تكليف المؤسسات العمومية للبعث العقاري (السنيت، سبرولس) وتشجيع الباعثين الخواص بالشراكة مع صناديق الضمان الاجتماعي على تكثيف الاستثمارات من أجل بناء وتسويق 10 آلاف وحدة سكنية معدة للكراء و 10 آلاف وحدة سكنية موجهة للملكية الخاصة والبيع كل سنة.

تونس فاعل اقتصادي مركزي في محيطها الجغرافي ومنخرطة بالكامل في مسار العولمة

43ـ الشروع في عملية اصلاح معمقة لبعثاتنا الاقتصادية بالخارج ولمركز النهوض بالصادرات (سيباكس)
تتمثل عملية الإصلاح في تمكين هذه الهياكل من الوسائل المادية والمالية والبشرية الضرورية حتى تقدر على استكشاف الأسواق ومرافقة ودعم المؤسسات التونسية. كما تتمثل في تمكينها من استقلالية أكبر في التصرف مع ضمان ترابطها الكامل في نطاق عقد برنامج يضبط الأهداف الواجب بلوغها ومقاييس ومعايير النجاح (أو الفشل) مع هيئة عليا لدعم التنافسية سيتم العمل على بعثها. والغاية بالنسبة إلينا هي الوصول في أفق منظور إلى توفر هيكل وحيد مكلف
بالنهوض بالصادرات التونسية.

44. إطلاق مبادرة الاتحاد الجمركي العربي، ويعني ذلك إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات و وضع تعريفة موحدة للضرائب بالمقارنة مع بقية دول العالم.

45 ـ تقديم فرصة إدماج فعلية للسلطات الليبية الجديدة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويعني هذا تسهيل حركة الممتلكات، رؤوس الأموال، الخدمات و الأشخاص، وأيضا تعزيز وتطوير العلاقات في جميع المجالات (التعليم والصحة والثقافة).

46 ـ إجراء محادثات مع الاتحاد الأوروبي حول الوصول إلى الفضاء الاقتصادي الموحد من خلال تمتّع تونس في الفترة المؤقتة من عملية رفع القيود المفروضة من جانب واحد على الصادرات من السلع والخدمات؛

47 ـ تفعيل الشراكة التي أطلقتها مجموعة الثمانيG8 للحصول على تمويل بتسهيلات لتطوير برامجنا الاقتصادية والاجتماعية ولاستعادة أصولنا المسروقة من قبل النظام البائد والموجودة في الخارج؛

48 ـ الدخول في شراكة حقيقية مع أفريقيا جنوب الصحراء لزيادة المبادلات التجارية في جميع المجالات وتحقيق التكامل الاقتصادي؛

49 ـ توسيع مجال علاقاتنا الاقتصادية مع البلدان الآسيوية الصاعدة حديثا، ومع أمريكا اللاتينية، وخصوصا الصين.

الاكتفاء الذاتي الغذائي و دعم القطاعات الاقتصادية التقليدية (الفلاحة والصيد البحري)

50 ـ تنفيذ استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي تقوم أساسا على الإنتاج المحلي للحبوب وتثبيت وحدات التخزين الضرورية.

51 ـ العمل على تطهير الهياكل الفلاحية الحالية

52 ـ تقديم المساعدة للعاملين في القطاع الفلاحي قصد إنشاء نقابات تمثلهم

53 ـ بدء التسليم التدريجي لخدمات الإرشاد الفلاحي للإدارات والمساعدة على إنشاء غرف فلاحية في كل الولايات

54 ـ تقييم حول استخدام الأراضي العامة، وتنظيم مؤتمر وطني لمناقشة السبل المثلى قصد تنميتها

55 ـ إصدار عفو عن صغار الفلاّحين المتحصلين على قروض تأخر تسديدها والتي تقل قيمتها عن 5000 دينار

56 ـ البدء بإصلاح نظام التمويل لجعله في متناول أغلب الفلاّحين

57 ـ وضع استراتيجية وطنية لتطوير منتجاتنا الزراعية الموجهة للتصدير، خاصة زيت الزيتون، والنباتات الطبية والعضوية

58 ـ مكافحة تعرية التربة من خلال اتخاذ التدابير الوقائية قصد حسن استغلال الأراضي، بالإضافة إلى تقديم منح إعادة التأهيل والترميم

59 ـ تشجيع تطوير المسالك القصيرة لتوزيع المنتجات الفلاحية (المطاعم، الإدارات)

60 ـ دعم الانتصاب الذاتي للصيادين حسب ظروف الإنتاج

61 ـ إرساء آليات للتشاور والحوار بين مختلف أصناف الصيادين والمؤسسات الإدارية

62 ـ وضع كتابة للدولة أو هيئة عامة للصيد البحري تظم جميع الوكالات وجميع الهيئات المسؤولة عن القطاع

63 ـ تركيز سياسة جديدة لتطوير القطاع وذلك بمشاركة كل الأطراف المعنية، استنادا إلى منظور التنمية المستدامة والمنصفة

64 ـ إنشاء مرصد للحيوانات والنباتات البحرية، مسؤول عن رصد هذه الثروات

65 ـ تشجيع البحوث التطبيقية

66 ـ وضع برنامج لمكافحة الصيد البحري غير المشروع والعشوائي

67 ـ احترام فترة الراحة البيولوجية ومنح تعويضات للصيادين

68 ـ تركيز منظومة تغطية اجتماعية للصيادين

69 ـ منح أذون ورخص لتصنيع القوارب الساحلية

إعادة النظر في السياحة وتثمين لمورثنا الثقافي والطبيعي

70 ـ إثراء السياحة وتشجيع السياحة الثقافية والطبيعية ، وخصوصا في المناطق الداخلية ، من خلال وضع استراتيجية متكاملة لتطوير المواقع والجولات، وذلك بسن حوافز مادية وأخرى ضريبية وكذلك بالترويج لنوع جديد من الإقامات (دار الضيافة، الفندق الساحر، بيت الضيافة العائلي، الإقامة المنزلية).

71 ـ تحسين نوعية الخدمات وإعادة النظر في سياسات التوظيف والتدريب :
- إشراك المتخصصين من كل منطقة في برامج ومراكز التدريب الإداري
- وضع كتيب مهني يتيح متابعة مهنية أفضل
- تحسين إدارة القطاع من خلال دمج العديد من خريجي الجامعات (اللغات الحديثة، التاريخ، الجغرافيا، علم الاجتماع والقانون والإدارة والتسويق)
- وضع سياسة زيادة الأجور لتعزيز الاستقرار و النمو في القطاع وارساء سياسة اجتماعية أكثر تقدما، لاسيما من خلال إنشاء مراكز إيواء لائقة وتوفير تسهيلات لمختلف فئات الموظفين العاملين في لمناطق السياحية.

72 ـ تنفيذ استراتيجيات جديدة للترويج والتسويق :
- إرساء فعال للسياحة التونسية في شبكات التسويق الجديدة من خلال إنشاء بوابة السياحة الوطنية التونسية، ربط جميع الفنادق بشبكة الإنترنت؛
- إصلاح سياسة النقل الجوي عن طريق تعميم الأجواء المفتوحة و إحداث شركات الطيران بتسعيرة منخفضة.
- تشجيع وتطوير حق التونسيين في العطل من خلال حث الشركات والإدارات على منح موظفيها العطل.

3- إعادة النظر في نموذجنا الاجتماعي

مشروع في خدمة الإنسان، وحماية الضعفاء
ويستند نموذجنا على التضامن الاجتماعي و المساواة وإدراجها في جميع المجالات. وهو ما يعني ضمان حصول الجميع على التعليم، الصحة، السكن، الحقوق الاجتماعية ومناهضة كل أشكال التمييز و العنصرية.
فإدراج كل الأطراف في أعمال التنمية هو جزء أساسي من نموذجنا الاجتماعي.

إعادة بناء نموذجنا يعني حسب القطب :
- تحسين نظام التعليم والتدريب و البحوث
- ضمان حصول الجميع على رعاية صحّية جيدة
- تعزيز الحقوق الاجتماعية والحوار الاجتماعي
- تعميم الثقافة في كل مكان و زمان
- تعزيز التنمية المستدامة والتضامن
ثورة تعليمية في خدمة الأجيال الشابة يتناسب فيها التكوين مع متطلبات سوق الشغل

73 ـ «الحالات العامة في التعليم»
عند الجمع بين المعلمين والتلاميذ والأولياء والأنظمة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والسياسي، فإنها سوف تحدد ميثاق ـ»لمشروع الوطني للتعليم» ويكمن تعريف المشروع الوطني في المبادئ والقيم التي ترتكز عليها حقوق وواجبات كل طرف وأهدافه. والتعليم الأساسي يعتبر الأولوية الأولى للأمة، و بعيدا عن كل الأطراف السياسية.

74 ـ إدراج التوجه إلى التعليم العام، التقني أو المهني عند نهاية المرحلة الأساسية

75 ـ التحاق جميع التلاميذ الذين بلغ سنهم 5 سنوات بصفوف السنة التحضيرية
76 ـ تنفيذ قانون إجبارية التعليم بدعم التلاميذ الذين يعانون من حالة إهمال أو صعوبات في التعلم
77 ـ مراجعة جذرية لممارسة الدروس الخاصة المقدمة من قبل المعلمين لتلاميذهم، وتقديم دروس دعم للتلاميذ ضعاف الحال داخل المدارس حيث يقع النظر فيها واخذ وضع الأسرة بعين الاعتبار.
78 ـ دعم بـ50 ٪ من اللوازم والكتب المدرسية في القطاع العام 16-6 سنة للعائلات الضعيفة الدخل
79 ـ إعادة تأهيل التكوين المهني والتقني لتحسين التوجيه في نهاية التعليم الأساسي نحو القطاعات المتنوعة والمرتبطة مباشرة بمواطن الشغل وإنشاء بكالوريا تقنية
80 ـ تطوير التدريب التأهيلي بالتناوب بين مراكز التدريس ومؤسسات التدريب مدى الحياة
81 ـ ترفيع قيمة المؤهلات المهنية بمنحها مال دخول إلى مؤسسات التعليم العالي سوءا شعبها القصيرة أو الهندسية.
82 ـ إعادة مراجعة سياسة الأقطاب التكنولوجية و سبل تنفيذها في المناطق.
83 ـ إعادة النظر في نظام التوجيه الجامعي للاستجابة و على نحو أفضل للاحتياجات الحقيقية للبلاد و لرغبات وملامح المترشح
84 ـ تشجيع وتطوير التوأمة، والتعاون وتبادل الأساتذة و الطلبة الدكاترة مع أفضل الجامعات الأجنبية
58 ـ تجهيز الجامعات بمعدّات وتجهيزات دراسة لائقة، بما في ذلك مكاتب المدرسين والمكتبات والمعدات العلمية و أجهزة الإعلامية وأماكن للأنشطة الثقافية والرياضية مع توفير الموارد البشرية المناسبة.
86 ـ إعطاء المجلس الأعلى للبحوث العلمية الحق في المشاركة الإستراتيجية في السياسة الوطنية في مجال البحوث العلمية
87 ـ وضع سياسة وطنية للبحث العلمي بإعطاء الأولوية للبحوث المستهدفة، في المجالات ذات الأولوية وتعزيز الترابط بين عالم الأبحاث وعالم الإنتاج، دون التقليل من أهمية البحوث في العلوم الإنسانية

88 ـ وضع آليات للتقييم بمعايير دولية لحسن تسيير و متابعة أداء هياكل البحوث المختلفة

نظام صحّي قريب، حديث وفعّال

89 ـ دعوة لمؤسسات الصحّة العمومية

وينبغي تنظيم جميع مؤسسات الصحة العمومية في أسرع وقت ممكن. جميع فئات المجتمع (وزارة الصحة، الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والمنظمات الأخرى ،والمجتمع لمدني...) لها الحق في المشاركة من أجل تبني برنامجا إصلاحيا.

90 ـ بطاقة العلاج الجديدة وتطوير الرعاية الصحية

- تعزيز منشآت الرعاية الصحية الأولية (المستوصفات والمراكز صحة الأم والطفل،...). سيقع تجهيز هذه الهياكل بالإطارات الطبية وشبه الطبية، والمعدات الكافية مع توفير الأدوية لعلاج الأمراض الشائعة، والمصابين بالأمراض المزمنة، لضمان تقديم خدمات صحية ذات طابع وقائي و العمل على وضع جدول زمني لفتح هذه المراكز بنظام حصتين يوميا في المناطق الريفية وعلى مدار اليوم في المناطق الحضرية. في المناطق الحضرية الكبيرة، يجب الزيادة في مراكز الصحة الوسيطة بكل منطقة يقطنها من 000 100 شخص إلى 000 150 شخص. و يجب أن تتمتع بالأسس التقنية، ويجرى بها الفحوصات المتخصصة، لتقديم الرعاية للسكان ، وتقليل حجم اكتظاظ المستشفيات

- تحويل مراكز الصحة المحلية (HC) إلى مستشفيات لضمان الاستفادة القصوى من خدمات فريق متعدد التخصصات تابع للمستشفى الجهوي و دون الحاجة إلى ادخال المريض للمستشفى،

- إعادة تقييم مكان ودور المستشفى الجهوي. بحيث يجب أن تتوفر جميع الاختصاصات الأساسية، وتكون المستشفيات مجهزة لأداء مهمتها كمراكز للصحة الأساسية، لرعاية المواطنين في مناطقهم والحد من حجم اكتظاظ المستشفيات الجامعية التي تضطلع بمهام أخرى غير الرعاية الصحية،

- إنشاء أقطاب استشفائية إقليمية نموذجية داخل البلاد (الشمال الغربي، الوسط الغربي، الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي). و سيوجد بكل من هذه الاقطاب الاستشفائية الإقليمية الجديدة ، الى جانب التخصصات الأساسية، اختصاصات معينة (أمراض القلب ، السرطان ، الخ...) على مستوى عال يساهم في إشعاعها على المنطقة بأسرها.

91 ـ الإصلاحات المؤسسية :

- إنشاء الهيئة العليا للصحة (هيئة عامة مستقلة ذات صبغة علمية، تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي) ، مسؤولة عن وضع توصيات لتعزيز الممارسات الجيدة وضمان الجودة لتحسين نوعية الرعاية، و تقديم تقييم علمي للقيمة الطبية للأدوية والأجهزة والأعمال، وإبلاغ الأطر الصحية وعامة الناس وتحسين نوعية المعلومات الطبية

- إنشاء لجنة لمتابعة الشكاوى في كل مؤسسة استشفائية ،

- إعادة تنظيم الهياكل في مجال الصحة : المجلس الأعلى الصحة ، والنصوص المتعلقة بالمجالس الجهوية والمحلية لزيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني حول قضايا الصحة ، ولا سيما عن طريق تشجيع ودعم إنشاء جمعيات المنتفعين بمرافق الصحة (القطاعين العام والخاص).

92 ـ إصلاحات تكميلية :

- تحسين حالة الأطر شبه الطبية، أجورهم غير مناسبة حاليا

- الإحاطة الصارمة بالنشاط التكميلي الخاص (APC) للقضاء على الآثار السلبية التي لحقت بجودة الرعاية في المستشفيات الجامعية والتكوين الطبي،

- رفع من مستوى موظفي المستشفيات الجامعية،

- الالتزام بإصلاح الدراسات الطبية وشبه الطبية لتكوين أفضل و مطابق لحاجات البلاد ومتطلبات الرعاية الصحية،

- تطوير التكنولوجيا الحديثة، والتطبيب عن بعد بشكل خاص لتعزيز التعاون بين مختلف المستويات للمرافق الصحية،

- إضفاء طابع رعاية الهياكل الجهوية من طرف الهياكل الجامعية ،

- إقامة شراكة بين القطاعين الخاص و العام (PPP) لتركيب واستخدام المعدات الثقيلة ،

- سن تدابير للتشجيع على تركيز اختصاصات في المناطق الأقل حظا.
تعتبر هذه الإصلاحات ضرورية للغاية، وسوف تتطلب مبالغ كبيرة و موارد مالية إضافية. إن مساهمة الدولة قد تراجعت على مدى السنوات ال 20 الأخيرة وذلك الشأن بالنسبة لصندوق التأمين على المرض CNAM. ينبغي أن تمول الصحة بمقدار الثلثين 3 / 2 على الأقل من جانب الدولة (الضرائب) وCNAM أما مساهمة الذاتية من المتوقع أن تنخفض إلى أقل من الثلث.

93 ـ إنشاء لجنة وطنية للضمان الاجتماعي
تتألف من ممثلي عن النقابات وأرباب العمل ، وخبراء وطنيين (مدعومة من قبل خبراء دوليين من المنظمات الدولية ذات الصلة مثل مكتب العمل الدولي و الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي)، مهمتها دراسة سبل و وسائل التمويل ورفعها إلى المناقشة ليحصل الجميع على الخدمات الصحية واستدامة نظام التقاعد.
الثقافة في كل زمان و مكان

94 ـ يجب أن تضمن الدولة لكل مواطن حرية الإبداع وحق التعددية الثقافية

95 ـ دعوة إلى «الحالات الثقافية العامة»

96 ـ مضاعفة ميزانية وزارة الثقافة

97 ـ إطلاق البرنامج الوطني لبناء المرافق الثقافية وخصوصا في الأحياء والمناطق المهمشة لتعزيز وصول الثقافة للجميع

98 ـ مساعدة الخبراء على تنظيم أنفسهم بحيث تكون لديهم القدرة الكافية للتعويل على أنفسهم وفي إدارة الأنشطة في جميع المراحل.

99 ـ تشكيل إطار قانوني لحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف.

الرياضة دافع للتعليم و المواطنة

100 ـ إعطاء أهمية للرياضة المدرسية والجامعية التي من شأنها أيضا تجنيد المواهب الشابة

101 ـ الشروع في اصلاحات جذرية في بنية المؤسسات الرياضية الحكومية لمزيد من الشفافية والكفاءة

102 ـ زيادة المساحات العامة لممارسة الأنشطة الرياضية (الغولف ، وبالطبع اللياقة البدنية...)

103 ـ فرض تخصيص مساحات لممارسة الرياضة في كل المشاريع العقارية للإسكان

104 ـ انشاء أكاديميات للرياضة ، مع التأكيد على جودة التأطير لتطوير رياضة النخبة التنمية المستدامة والتضامن

105 ـ الشروع في برنامج واسع للتشجير وإعادة التشجير

106 ـ تشجيع ودعم استخدام الطاقات المتجددة ، من خلال تحديث وتنفيذ خطة الطاقة الشمسية

107 ـ تنويع مصادر والمزودين للطاقة، وتطوير الموارد الوطنية في مجال الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الهوائية والطاقة الشمسية

108 ـ تطبيق النظام الطاقي التونسي على الصعيدين الإقليمي (المغاربي و المتوسطي) قصد تحسين جودته، وابراز مزايا الطاقات المتجددة

109 ـ دعم برنامج البحث الوطني المتعلق بالفلاحة المستدامة (تحسين الأنواع المزروعة، وتقنيات الري، الخ).

110 ـ إدماج معايير التنمية المستدامة في الأسواق العامة للتشجيع على الممارسات البيئية السليمة (المواد المستعملة، إعادة معالجة النفايات، بنايات ذات استهلاكية محدودة للطاقة، إلخ).

لمزيد التعرّف على مشروعنا الدستوري
و المجتمعي و برنامجنا الإقتصادي
و الإجتماعي و الثقافي و المساهمة
بالنقاش و الملاحظات إلتحقوا بنا عبر
موقعنـا www.pole.tn

القطب
الديمقراطي الحداثي

Pôle
Démocratique Moderniste

www.pole.tn